النظم الانتخابية

(مفاهيم وخبرات دولية)

أوراق ورشة عمل

منتدى البدائل العربي للدراسات

ومؤسسة الشركاء الدوليين

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان:شقة ٤ ـ الطابق الرابع ـ 5شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

النظم الانتخابية

(مفاهيم وخبرات دولية)

أوراق مقدمة للجنة تعديل الدستور

أوراق ورشة عمل عقدت مع أعضاء من لجنة تعديل الدستور المصري

منتدى البدائل العربي للدراسات
ومؤسسة الشركاء الدوليين

الأربعاء ٩ أكتوبر ٢٠١٣

هذه الأوراق تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي
منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

المحتويات

- **معجم النظم الانتخابية**
- **المسائل الرئيسة في اختيار نظام انتخابي**
- **التجربة الكندية للإصلاح الإنتخابي**

د. جيمس كونولي، أستاذ العلوم السياسة والفلسفة والدراسات الدوليّة، جامعة هال، المملكة المتحدة

- **التمثيل النسبي في نيوزيلندا**

د. آلان رينويك، أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة ريدينغ، المملكة المتحدة

- **نحو قانون جديد للانتخابات البرلمانية**

د.عمرو الشوبكي، خبير سياسي وبرلماني سابق، وعضو لجنة تعديل الدستور المصري

معجم النظم الانتخابية[1]

د. جيمس كونولي

أستاذ العلوم السياسة والفلسفة والدراسات الدوليّة، جامعة هال، المملكة المتحدة

الأغلبية المطلقة

أكثر من نصف مجموع عدد الأصوات.

نظام العضو الإضافي (AMS) أو نظام التمثيل التناسبي المختلط (MMP)

يجمع بين العلاقات العامة للقوائم الحزبية ونظام الفوز للأكثر أصواتاً (FPTP)/أغلبية العضو الواحد (SMP). عادة يتم انتخاب نصف الأعضاء من خلال التصويت بحسب نظام الفوز للأكثر أصواتاُ والانتخاب بالدوائر الانتخابية الفردية. يتم تخصيص النصف الآخر لقوائم الأحزاب بحيث تتناسب المقاعد في الجمعية بالكامل مع الأصوات المدلى بها في البلاد ككل (تخضع لقواعد عتبة معينة). هذا هو النظام المستخدم في ألمانيا ونيوزيلندا.

التصويت البديل (AV)

إنه التصويت التفضيلي داخل الدوائر الانتخابية الفردية. بل هو طريقة لتأمين انتخاب شخصاً واحداً بالأغلبية المطلقة. بالنسبة لمجلس النواب الأسترالي يعدد الناخبون المرشحين في ترتيب التفضيل؛ فيتم إقصاء المرشح الحاصل على أقل عدد من الأفضليات الأولى ويتم إعادة توزيع الأفضليات الثانية؛ تستمر العملية لحين حصول أحد المرشحين على أغلبية واضحة.

الدائرة أو الدوائر الانتخابية

هو المصطلح الأكثر شيوعا للمناطق الجغرافية التي ينقسم فيها البلد لأهداف انتخابية. قد ترسل الدائرة الانتخابية عضواً واحداً أو أكثر المجلس التشريعي. وتشمل المصطلحات الأخرى حي District (الولايات المتحدة الأمريكية)، ركوب Riding (كندا)، *منطقة* Circonscription (فرنسا)، جمهور الناخبين Electorate (استراليا ونيوزيلندا)، والقسمة Division (المملكة المتحدة).

حجم الدائرة (DM)

هو عدد الممثلين المرفوضين من قبل دائرة (يبلغ حجم دائرة انتخابية ذات المقعد الواحد 1). عادة، للنظام الانتخابي بحسب الفوز للأكثر أصواتاً و نظم الأغلبية حجم دائرة من ممثل واحد، في حين أن لأنظمة التمثيل النسبي حجم دائرة من أقلّ من ممثل واحد. يُعتبر حجم الدائرة مهماً بالنسبة للتناسب في العلاقات العامة: فكلما كان حجم الدائرة أكبر كثرت النتيجة النسبية.

الهيئة الانتخابية

هي الهيئة الشعبية المختارة لانتخاب هيئة أخرى أو شخص آخر، على سبيل المثال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أو رئيس فنلندا.

ملاحظة: لا تتعامل هذه المصطلحات مع تفصيل الحصص، والقواسم والرياضيات المتعلّقة بتخصيص المقاعد.

الدائرة الانتخابية – راجع دائرة

الصيغة الانتخابية

الصيغة الانتخابية هي القاعدة التي تحكم ترجمة الأصوات إلى مقاعد. هناك أنواع مختلفة، ولكن يمكن تجميعها في أُسر: نظم *التعددية* حيث يفوز المرشح مع أكبر عدد من الأصوات بالمقاعد حتى لو لم يحصل المرشح على أغلبية الأصوات؛ *ونظم الأغلبية* حيث يتعين على المرشحين الحصول على أغلبية الأصوات ليكون قد انتُخب؛ *أنظمة التمثيل النسبي* حيث يمثَّل مرشحي الأحزاب التي ترشح بالتناسب مع الأصوات التي فاز بها كل حزب أو مرشح؛ *والأنظمة المختلطة* التي تجمع بين نظامين من هذه الأنظمة.

النظام الانتخابي

هو مجموعة من القواعد لترجمة الأصوات المدلى بها في الانتخابات إلى مقاعد الجمعية تمثيلية وفقا لصيغة انتخابية محددة.

الاقتراع الشامل

عندما لا يحصل أيّ مرشح لمقعد واحد على نصف الاصوات أو أكثر، يتم استبعاد المرشح الذي يحصل على أقل عدد من الأصوات ويجري تصويت جديد بين المتبقين. تتكرر هذه العملية حتى يحصل مرشحاً واحداً على أصوات أكثر من جميع خصومه مجتمعين.

نظام الفوز للأكثر أصواتاً (FPTP) أو تعددية العضو الواحد (SMP)

هو تنظيم التصويت الأقدم الذي لا يزال يسود في البلدان الناطقة بالانكليزية. وعادة ما ينطوي على دوائر ذات عضو واحد. فلكل ناخب صوت واحد، ويفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، حتى لو لم يؤمّن الأغلبية المطلقة.

الغش

هو ممارسة إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية بهدف إنتاج عدد مضخم من المقاعد لحزب ما، وعادة ما يكون الحزب الحاكم.

التصويت المحدود

نظام اقتراع في دائرة انتخابية متعددة الأعضاء مع نظام الأكثرية حيث للناخبين عدد أصوات أقل من عدد المقاعد (يُستخدم في اليابان فقط).

نظام القائمة (PR)

هو واحد من عائلتين من النظم الانتخابية التي تستخدم التمثيل النسبي. ويستند هذا التمثيل النسبي من قبل نظام قائمة على اختيار الناخب بين قوائم المرشحين المقدمين من الأحزاب السياسية.

الأكثرية

النظام الانتخابي الاكثري واحد هو الذي يعطي الأحزاب التي تفوز بأغلبية مقاعد البرلمان امتيازات حتى لو لم تحصل على أغلبية الأصوات. ينتمي كلّ من نظام أغلبية العضو الواحد ونظام التصويت البديل ونظام الاقتراع الثاني إلى عائلة النظم الانتخابية الأكثرية.

إساءة التوزيع

تحدث الإساءة حيث هناك اختلالات في الكثافة السكانية للدوائر الانتخابية التي تحبذ بعض الأطراف على الأخرى (على سبيل المثال كما هو الحال عندما لا يعاد رسم حدود الدوائر الانتخابية لتأخذ في الاعتبار هجرة السكان في المناطق الريفية).

تصويت الأقلية

ويقال إن شخصاً سينتخب في تصويت الأقلية إذا حصل على عدد أقل من الأصوات من خصميه أو خصومه مجتمعين.

التصويت متعدد الأفراد

ويتم انتخاب العديد من الممثلين معا، ويحق لكل ناخب التصويت لهذا العدد من المرشحين (أو ما يصل إلى هذا العدد).

تعددية

إن تعددية هي أغلبية نسبية. يسمح النظام الانتخابي التعددي للمرشحين بالفوز بمقاعد على الرغم من عدم كسبهم لأغلبية الأصوات، وانظر نظام الفوز للأكثر أصواتاً؛ نظام أغلبية العضو الواحد.

التصويت التفضيلي

هو نظام تصويت يعبّر فيه الناخب عن ترتيب الأفضلية بين المرشحين. تُعتبر أنظمة التصويت البديل (AV) والصوت المتحول (STV) أنظمة من التصويت التفضيلي.

التمثيل النسبي (PR)

مصطلح عام لأنظمة الانتخاب التي تسعى لربط المقاعد بالأصوات بطريقة أكثر نسبية مما هو ممكن في ظل نظام الدوائر الانتخابية أحادية العضو. العلاقات العامة هي عائلة من النظم الانتخابية التي تؤكد على أهمية ضمان أن تعكس نسبة المقاعد التي فاز بها الحزب بشكل وثيق نسبة الأصوات التي حصل عليها. هناك طريقتان واسعتان يمكن أن يتحقق فيهما التمثيل النسبي وهما: نظام القائمة الحزبية ونظام الصوت المتحول (STV). ويمكن أيضاً تحقيق نتائج متناسبة بواسطة نظام التمثيل التناسبي المختلط. وتتطلب جميع أنظمة من التمثيل النسبي مناطق متعددة الأعضاء.

التناسب

هو ارتكاز الرأي القائل بأن يجب أن تقابل حصة الحزب من الأصوات حصة مماثلة من المقاعد في الجمعية التشريعية على فكرة التمثيل التي تؤكد أهمية التناسب.

كوتا

العدد الأدنى من الأصوات اللازمة لضمان انتخاب ممثلاً واحاًد. يٌستخدم في نظام الصوت المتحول وبعض إصدارات التمثيل النسبي لقائمة الحزب.

إعادة التوزيع / إعادة الترسيم / إعادة التخصيص

إعادة التوزيع هو المصطلح العام. ويشمل *إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية* (إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية) *وإعادة التخصيص* (إعادة توزيع المقاعد بين الولايات أو المناطق).

الاقتراع الثاني

يتمّ في نظام الدوائر الانتخابية أحادية الأعضاء إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الاقتراع الأول. عادة ما يُسمح إما لاثنين من أوائل المرشحين في الاقتراع الأول، أو لأولئك الذين تجاوزوا نسبة معينة من الأصوات، بالشروع في الاقتراع الثاني. واقتراع الشامل هة الذي قد يستمر لاقتراع ثالث أو في اقتراع متأخر لحيم يحقّق مرشح ما أكثر من 50%.

دائرة أحادية الأعضاء

دائرة انتخابية يمثلها عضو واحد في مجلس نيابي.

نظام تعددية العضو الواحد (SMP)

هذا هو النظام المستخدم حاليا في كولومبيا البريطانية لانتخاب الجمعية التشريعية. انظر الفوز للأكثر أصواتاً.

الصوت الواحد غير القابل للتحول

لكل ناخب صوت واحد، بغض النظر عن تعدد الأماكن المراد شغله فيها. يُعطى هذا الصوت لمرشح واحد ولا يمكن تحويله لأي ناخب آخر.

الصوت الواحد المتحول (STV)

هو نظام تصويت تفضيلي في دوائر انتخابية متعددة الأعضاء. يعدد الناخبون المرشحين بحسب الأفضلية. ويتم انتخاب المرشحين الذين يتجاوزون الكوتا وتخصص الأصوات الفائضة عن الكوتا وفقا للتفضيلات الثانية. في الوقت نفسه، يتم استبعاد المرشحين مع أقل عدد من الأصوات ويتمّ توزيع تفضيلاتهم على المرشحين الباقين. تواصَل العملية حتى يتم شغل جميع المقاعد. ووفقا لأنصاره، إنه يجمع بين مزايا التمثيل النسبي مع التمثيل المحلي وتعزيز خيار الناخبين.

التصويت التكتيكي (أو الاستراتيجي)

صب تصويت لا يتفق مع تفضيل احد ما، على أمل تحسين فرص التوصل الى خيار يفضله أحد ما.

عتبة

قد يشير هذا إلى أ) عتبة *بحكم الواقع*، أي الحد الأدنى لنسبة الأصوات اللازمة للحصول على تمثيل تحت أي صيغة انتخابية معينة. وهذا أمر مهم في أنظمة التمثيل النسبي لأن العتبة تؤثر على عدد الأحزاب الصغيرة التي يمكنها الحصول على التمثيل؛ ب) عتبة *بحكم القانون* التي تضع الحد الأدنى لنسبة الأصوات، أو الحد الأدنى لعدد المقاعد التي يجب الفوز بها قبل أن يتمكّن أي طرف من الحصول على تمثيل في ظل نظام انتخابي. فيجب في نظام التمثيل التناسبي المختلط الألماني على كل طرف كسب 5٪ من الأصوات أو ثلاث دوائر انتخابية قبل إمكانية مقابلة حصة تصويته من قبل النسبة ملائمة من المقاعد. وقد صممت هذه القواعد لمنع تمثيل الأحزاب الصغيرة جدا. تحد العتبات من إمكانية تحقيق نتائج متناسبة بحتة، على سبيل المثال، عن طريق توزيع المقاعد فقط للأطراف التي تؤمن الحد الأدنى من الأصوات أي 5٪.

الفائز الخاطئ

هو ما يحدث عندما يفوز حزب في الانتخابات مع عدد من الأصوات الكلية وطنيا أو إقليميا أقل من عدد أصوات الخصم الريادي.

القاهرة

9 أكتوبر 2013

المسائل الرئيسة في اختيار نظام انتخابي

د. جيمس كونولي

أستاذ العلوم السياسة والفلسفة والدراسات الدوليّة، جامعة هال، المملكة المتحدة

المقدّمة: ما هي أهميّة المناقشة؟

يُجمع السياسيّون والناخبون على رأي واحد ألا وهو أنّ الأنظمة الانتخابيّة مملّة ولا تُجدي نفعًا. إلّا أنّ هذا الأمر خاطئ يرتكز على اعتقاد أنّ نتائج الانتخابات مستقلّة عن النظام المستخدم لتحويل الأصوات إلى مقاعد. فتختلف النتائج باختلاف الأنظمة ويحدّد النظام ما إذا كانت النتائج ستكون واسعة أو ضيّقة المدى. إذًا، إنّ كلّ النتائج هي اصطناعيّة إلى ذلك الحدّ. وللأنظمة الانتخابيّة آثار حقيقيّة: فهي ليست مجرد أجهزة محايدة لتحويل الأصوات إلى ممثلين. وغالبًا ما نظنّ أنّ مخرجات (نتائج) الانتخابات هي نفسها المدخلات (الأصوات) ولكن قليلون هم من يعرفوا العلاقة بين الواحدة والأخرى إلّا أنّه لا علاقة واضحة بينها. وذلك لأن الناس يعتقدون أن النظام الانتخابي هو محايد بين القيم والاعتبارات المختلفة، ولأنهم يعتقدون بطريقة أو بأخرى أنّ الفائز في الانتخابات هو "الطبيعية" أنها تتجاهل مناقشة النظم والتمسك بعناد ما يعرفونه، غالبا ما أثنى عليها لما لها "بساطة". فعلى سبيل المثال، إنّهم يفضّلون نظام الفائز بأغلب الأصوات وإنّ هذا النظام كما يصفه ماثيو شوغارت، هو "على الرغم من سلالته التاريخية الطويلة ومواصلة استخدامه على نطاق واسع... ووفقَ الأكاديميين المتخصصين في النظم الانتخابية يُعتبرَ واحد من النظم الذي قليلًا ما كان مرغوبًا فيه".

إنّ اختيار النظام الانتخابي هو اختيار نوع السياسة التي نُريدها؛ كما يجب أن نعلم أنّ النظام الانتخابي نفسه قد يعمل بطريقة مختلفة ويؤدّي إلى نتائج مختلفة في أماكن مختلفة. وما من وجود لنظام "مُفصّل على قياس الجميع" فالنظام الذي يُجدي نفعًا في مجتمع متجانس لا تكثُر فيه اللغات أو الفروقات الإثنيّة والدينيّة لا يمكن أن يُطبّق في مكان آخر.

نقاط عامّة مهمّة:

- لا يمكن تقييم الأنظمة الانتخابيّة بحياديّة وموضوعيّة عن اعتبارات أخرى.
- تحمل الأنظمة الانتخابية المختلفة مفاهيم مختلفة وتقديرات لطبيعة التمثيل والديمقراطية التمثيليّة والحوكمة
- إنّ تغيير النظام الانتخابي يُغيّر ويعدّل في الثقافة والممارسات السياسيّة.
- التغييرات في النظام يُغيّر مفهومنا للتمثيل.

طبيعة التمثيل

- نظريّة التمثيل المصغّر (حيث تكون الجمعيّة التمثيليّة مصغّرًا عن كلّ ما يُشكّل المجتمع: الرأي السياسي والتركيب الإثني والاجتماعي).

بمواجهة

- نظريّة الموكّل والوكيل حين تكون الديمقراطيّة التمثيليّة تتمحور حول تنافس حول السلطة بين جماعات تختلف وجهاتها الايديولوجيّة.

- وفي النظريّة هذه، لا يجب اعتبار الممثّل عنصراً من المجتمع الصغّر بل عضواً تصلحُ أصواته لوضع قرارات شرعيّة. يتصرّف الممثّل على أنّه وكيل الناخبين.

- ويكمن تباين مرتبط بين الجمعيّة التداوليّة والجمعيّة التشريعيّة. ترتكز الجمعيّة التداوليّة على المناقشات والمداولات؛ أمّا الجمعيّة التشريعيّة فترتكز على صنع القرار.: إلّا أنّه لا وجود حتمي لهذين النوعين ففي الحقيقة تجمع الجمعيّات القائمة كلّها عناصر من كلاهما.

- وإنّ المسألة التي يطرحها التمثيل النسبي هي إلى أيّ مدى يمكنُ تحسين نظريّة التمثيل المصغّر ونظريّة الجمعيّة التداوليّة وإلى أي مدى يجب أن تحلّ هذه النظريّة مكان نظريّة شومبيتر أو نظرية الموكّل والوكيل للتمثيل.

وهل نقيّم مدى تمثيل هذا البرلمان من الناحية الإجرائية، أي ما إذا كان هو صورة مصغرة عن المجتمع ككل أو نقيّمه من حيث الحصيلة، أي من حيث القرارات أو نتائج العملية البرلمانية؟

تشمل المعايير الإجرائيّة:

- النزاهة (غالبا ما تتساوى مع التناسب)
- تجنب الفائزين غير المناسبين والإفراط في تمثيل الاحزاب الرئيسية
- قيمة متساوية للأصوات
- تجنب هدر أصوات
- تمثيل فعّال للناخبين
- مشاركة واختيار فعّال للناخبين
- مشاركة فعّالة للمجموعات مثل النساء / الأقليات
- انعكاسا دقيقا للتحزب السياسي
- وجود ممثل محلي واضح للناخبين
- التحكم فيما إذا كان يمارس في المقام الأول من قبل الناخبين أو الأحزاب
- البساطة

ماذا يعني أن تكون النزاهة معيارًا إجرائيًّا؟ للإجابة على هذا نحن بحاجة إلى أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار

- النزاهة لمن؟
  - الناخبين؟
  - المرشّحين؟
  - الأحزاب؟
- النزاهة لماذا؟
  - المناطق؟
  - الدوائر الجغرافيّة؟

- **ما هي أهميّة :**
  - التمثيل الإقليمي
  - التمثيل الإثني
  - التمثيل اللغوي
  - التمثيل الثقافي
  - التمثيل الديني
  - الأحزاب السياسيّة: دورها ووظيفتها وعددها
  - المشاركة السياسية
  - تمثيل الذكور والإناث
  - تمثيل الفئات
- **معايير الحصيلة** تتضمّن:
- حكومة فعّالة
  - ما معنى أن تكون فعّالة؟
- حكومة مستقرّة
  - هل الحكومة المؤلّفة من حزب واحد هي أكثر استقراراً من الحكومة الائتلافيّة؟
  - ما هي أهميّة اتّخاذ قرارات واضحة المعالم وصعبة؟
  - هل هناك خطر من الغطرسة وفقدان اتصال مع الناخبين في حكومة قويّة مؤلّفة من حزب واحد؟
  - هل الاستقرار أكثر أهمية من تمثل جميع المجموعات المهمّة؟
- مجالس نوّاب فعّالة
  - تتضمّن محاسبة الحكومة
- دخول أحزاب جديدة
  - هل سيسمح النظام بدخول أحزاب جديدة إلى البرلمان التي تتمتع بدعمٍ حقيقي أو محتمل من الناخبين ؟
- هل ستكون الحكومات الائتلافيّة أقل عرضة للمساءلة من حكومات الحزب الواحد؟
  - قد يكون من الصعب تحديد مسؤولية الأعمال والسياسات
  - قد يكون من الصعب عزل المسؤولين من مناصبهم
- التدقيق البرلماني للحكومة.
  - من المرجح أن المجالس التشريعية المتعددة الأحزاب تدقق الحكومة بشكل أفضل حيث لا تتمتع الحكومة بأغلبية مضمونة في المجلس ولكن هذا قد يكون على حساب درجة من الاستقرار والمساءلة.

مجموعات الأنظمة الانتخابيّة

على الرغم من أن كل نظام بصيغته المعتمدة من قبل بلد معين هو فريدٌ في كثير من النواحي إلّا أنّه هناك مجموعات مختلفة من الأنظمة الانتخابيّة وكلّ منها يضوّي على بعض الامور.

- أنظمة الأغلبية
- أنظمة التعددية
- قائمة التمثيل النسبي
- التمثيل النسبي عن طريق الصوت الواحد القابل للتحويل
- الأنظمة المختلطة

أنظمة الأغلبيّة

إنّ المبدأ الأساسي لأنظمة الأغلبية هو أنه يجب أن يحصلَ المرشح الفائز على أكثر من ٥٠٪ من الاصوات. وفي حال وجود أكثر من مرشّحيْن سوف تكون هناك حاجة لإجراء يُبعد المرشّحين الأقل شعبية ويُعيد توزيع أصواتهم لباقي المرشحين لضمان وجود أغلبية مطلقة. ويمكن القيام بذلك إما من خلال جولة ثانية من التصويت / الاقتراع الثاني أو من خلال التصويت التفضيلي، حيث يصنّف الناخبون المرشحين حسب الأفضليّة (التي يُسمى أحيانا التصويت البديل).

الأنظمة التعدّديّة

في الأنظمة التعددية، يخوض المرشحون إلى الانتخابات في الدوائر الانتخابية الخاصة بهم (عادة نطاق الدائرة=١ أو DM= ١) والمرشح الفائز في كل دائرة هو الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات – حتى اذا حصلوا على أقل من ٥٠٪ من الأصوات. ويمكن أن يؤدي ذلك في مثل هذه الحالات الشاذة إلى تحقيق حزب ما، ما يكفي من المقاعد لتشكيل حكومة أغلبية ولكن سيحصلون على إجمالي أصوات أقلّ من حزب المعارضة الرئيسي وهذا هو مفهوم "الفائز غير المناسب"

أنظمة التمثيل النسبي (PR)

تختلف أنظمة التمثيل النسبي إلا أنها كلها تهدف إلى ضمان أن رأي المجلس التشريعي يعكس بدقة آراء الناخبين أو التأييد الشعبي النسبي للأحزاب السياسية (هذان المفهومان ليسا متطابقين). توزع هذه الانظمة المقاعد بالتناسب مع حصة أصوات كل حزب أو مرشح. نجد نوعين من أنظمة التمثيل النسبي:

- قائمة التمثيل النسبي
- التمثيل النسبي عن طريق الصوت الواحد القابل للتحويل (STV)

في أنظمة قائمة التمثيل النسبي، يتقدم عن كل حزب قائمة من المرشحين ويختار الناخبون بحسب القوائم الحزبية. يمكن أن تكون إما قوائم "مغلقة" أما "مفتوحة". إذا كانت القوائم مغلقة، يتم انتخاب المرشحين في الترتيب الذي يحدده الحزب، ووفقا لعدد المقاعد التي تحق له. أما إذا كانت القوائم مفتوحة، يمكن للناخبين أن يختاروا المرشح المفضل لديهم من القائمة.

إنّ التمثيل النسبي عن طريق الصوت الواحد القابل للتحويل، بعكس الأنظمة القائمة على التمثيل النسبي الذي يعكس نسبة الدعم للأحزاب السياسية، هو يستند على نسبة الدعم للمرشحين أنفسهم حيث يبدي الناخبون تفضيلهم للمرشّحين كأفراد. التمثيل النسبي عن طريق الصوت الواحد القابل للتحويل يطلب من الناخب أن يرتب المرشحين على ورقة الاقتراع. ويتمتع الناخبون بالقدرة على الاختيار بين المرشحين لنفس الحزب أو من أحزاب مختلفة.

يستلزم كل من النظامين دوائر إنتخابية متعددة الأعضاء، ويزيد التناسب مباشرة فيما يتعلق نطاق الدائرة؛ أما عامة فيتطلب التناسب نظاق الدائرة (DM).

الأنظمة المختلطة

تمزج هذه الأنظمة نظامين أو أكثر للحصول على المزايا التي تتمتع بها أنظمة مختلفة وللتقليل عيوبها. تحاول الأنظمة المختلطة الأكثر استخداما تحقيق التوازن بين مبدأين رئيسيين غالبا ما يُنظر إليها على أنها متناقضة:

- الممثلين المحليين واضحين
- درجة من التناسب

في حين أن هناك العديد من الطرق لخلط الانظمة، ومن إحتمالات هذه الانظمة :

- استخدام نظم مختلفة في مناطق مختلفة
- استخدام مزيج من الأنظمة في جميع أنحاء البلاد
- استخدام أنظمة مختلفة لانتخاب مختلف مستويات الحكومة

الخاتمة

أوضحت الملاحظات أعلاه أنّ اختيار نظام انتخابي هو مسألة معقّدة تتضمّن تقييم معايير عديدة منها العمليّة والبساطة وتسهيل الفهم بالنسبة للناخبين وتاريخ البلاد وظروفها نظرًا إلى الخيارات المتاحة. وهناك حاجة دائمًا للمفاضلة بين مختلف المعايير المحددة أعلاه : ما من إمكانية التوصّل إلى نظام يرضي بشكل تامّ المعايير كافّة. ولا ينبغي أن يكون هناك أي افتراض أن نظام ما وحيد هو الأمثل الأعلى لجميع الحالات وفي كل الظروف. لتناول مثلًا تاريخيًّا، لقد صُمّم النظام الألماني (نظام التمثيل النسبي المختلط العضويّة أو MMP) مع بعض الأهداف الواضحة، بما في ذلك الرغبة في التناسب، والتمثيل الإقليمي، وممثلين محليّين واضحين وإمكانيّة ردع الأحزاب المتطرفة من خلال استخدام عتبة وطنية. تم اختيار هذا النظام من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية؛ لم يكن في أي من هذين البلدين نظام مشابه. ويجدرُ النظر في عوامل هامة أخرى منها: المعرفة ومحو الأمية عند السكان، وشبكات النقل والاتصالات، والقدرة على الإشراف على الانتخابات وفرز الأصوات بطريقة موثوق بها وذلك باستخدام الموظفين المدربين الذين يعملون بكفاءة ومن دون فساد. وقد يكون النظام المثالي الذي لا يعمل إلّا في عالم مثالي خيارا أسوأ من نظام قوي وموثوق به ومضمون إلى حد معقول للعمل في ظروف سياسية حقيقية في الحياة. ولكن، في واقع الأمر، لطالما مالت الديمقراطيات الناشئة حديثا على مدى العشرين عاما الماضية إلى اختيار نظام التمثيل النسبي بواسطة القائمة الحزبية أو شكلا من أشكال نظام التمثيل النسبي المختلط العضوية، وفعلت البلدان التي قامت بإصلاح أنظمتها الديمقراطيّة القائمة الشيء نفسه (على سبيل المثال نيوزيلندا).إنّ نظام الفائز بأغلب الأصوات المستخدم في كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة و الهند ما هو خيار النظام الانتخابي الأصحّ بالنسبة إلى كل الذين نظروا بعناية ودرسوا كافّة الخيارات، سواء كانوا خبراء أكاديميين أو خبراء في الدستور أو خبراء غير محترفين في جمعية المواطنين.

القاهرة

٩ أكتوبر ٢٠١٣

التجربة الكندية للإصلاح الإنتخابي

د. جيمس كونولي

أستاذ العلوم السياسة والفلسفة والدراسات الدوليّة، جامعة هال، المملكة المتحدة

المقدمة

تتبع كندا نظام البرلمان بمجلسين، والذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس العموم، ويعتبر في نواح كثيرة قريب جدا من نظام المملكة المتحدة ويحتفظ بعلاقات وثيقة معها. تعتبركندا دولة فيدرالية وتتألف من عشر مقاطعات وثلاثة أقاليم؛ تتمتع المقاطعات بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي بينما تدار الأقاليم مباشرةً من قبل الحكومة الفيدرالية.

مجلس الشيوخ – التمثيل الإقليمي. ويتم تعيين 105 عضواً من قبل الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء.

مجلس العموم– يتكون حاليا من 308 عضواً (سترتفع إلى 338 للانتخابات المقبلة) ينتخبون في دائرة فردية. تُعرف المناطق الانتخابية بالدوائر الانتخابية (Ridings).

النظام الانتخابي الحالي

النظام الانتخابي المستخدم للانتخابات الفيدرالية والإقليمية على حد سواء،هو نظام أكثري بمقعد واحد (إس.إم.بي.) أو نظام الفوز للأكثر أصواتاً (إف.بي.تي.بي). وبإستخدام هذا النظام، فإنها تتبع المملكة المتحدة ودول أخرى في العالم تستخدم نظام الفوز للأكثر أصواتاً (إف.بي.تي.بي.) حيث كانوا جزءاً من الإمبراطورية البريطانية؛ على سبيل المثال الولايات المتحدة و الهند، وبلدان مماثلة مثل نيوزيلندا استخدمت نظام الفوز للأكثر أصواتاً (إف.بي.تي.بي) حتى عام 1993.

إصلاح النظام الانتخابي في كندا

مناقشة إصلاح النظام الانتخابي في كندا يهم المستويين الفيدرالي والإقليمي، وقد زاد الاهتمام بإصلاح النظام الانتخابي على الصعيدين منذ بدايات 1990. وكانت الحاجة الملحة للمباحثة قد نَبعت إلى حد كبير من نتائج الانتخابات الغريبة على المستويين الفيدرالي والإقليمي، وكانت الانتخابات الفيدرالية بداية من عام 1993 وحتى عام 2000 هى الأكثرتفاوتاً في التاريخ الكندي

بعض الأمثلة:

• في الانتخابات الفيدرالية لعام 1993، انخفضت مقاعد حزب المحافظين التقدمي، التي شكلت الحكومة حتى الانتخابات، من مائة تسعة وستين مقعد إلى مقعدين، كما انخفضت حصتهم من 43٪ من الأصوات و57.3 ٪ من المقاعد في انتخابات عام 1988 إلى 16 ٪ من الأصوات و0.8 ٪ من المقاعد. كان الحزب مُمَثل بشكل مبالغ فيه في عام 1988 وبشكل شديد النقصان في عام 1993، وكان التمثيل في عام 1997 هو الأكثر إنخفاضاً، حيث لم يتعافى تمثيلهم إلا بعد أن اندمج الحزب مع التحالف الكندي في عام 2003، حيث فاز وبشكل واضح بعدد كبير من المقاعد، وخاصة في المناطق : على سبيل المثال، في الانتخابات الفيدرالية لعام 2004، فاز حزب المحافظين بحوالي 93 ٪ من المقاعد (13 من أصل 14) في ساسكاتشوان، مع 42 ٪ من الاصوات.

• في عام 2004، تلقى الحزب الديمقراطي الجديد (الحزب الديمقراطي الجديد) 5٪ من الأصوات أكثر مما كان عليه في عام 1997، لكنه فاز بمقعدين اقل.

• في الانتخابات الفيدرالية لعام 1997، ظهرت مشكلتين أخرتين خطيرتين. في أونتاريو، فاز الليبراليون بعدد تسعة وتسعين مقعد من أصل مائة وواحد مقعد إقليمي على الرغم من تصويت أغلبية الناخبين لمرشحين *آخرين*. في جزيرة الأمير إدوارد، فاز الليبراليون بجميع المقاعد الأربعة من خلال 45 ٪ من الأصوات.

وقد شُهدت نتائج مماثلة في المقاطعات أيضا.

• في عام 1987 أثناء الانتخابات الاقليمية لنيو برونزويك، فاز الحزب الليبرالي بجميع المقاعد في المجلس التشريعي على قوة 60٪ من الأصوات.

• في عام 2006 أثناء الانتخابات الاقليمية في نيو برونزويك، وعام 1998 في الكيبيك، وعام 1996 في كولومبيا البريطانية، وعام1986 في ساسكاتشوان، فازت الاحزاب بأغلبية المقاعد على الرغم من أنها جاءت في المرتبة الثانية من مجموع الأصوات على المستوى الإقليمي الكلي (مثال على "الفائز الخاطئ".)

وتساعد هذه النتائج الضالة على تفسير سبب وجود تحركات هامة تجاه الإصلاح الإنتخابي على المستويين الفيدرالي والإقليمي منذ الإنتخابات الفيدرالية لعام 2000. وفي أوائل عام 2004، أصدرت لجنة القانون الكندية تقريرا يوصي بأن يتم تغيير النظام الانتخابي الفيدرالي إلى نظام نسبي مختلط (إم.إم.بي.) يسمح للتمثيل النسبي للأحزاب بصورة أكبر في مجلس العموم. مثل هذا النظام، أو أحد مشتقاته، ربما يكون واحداً من البدائل المختارة الأكثر شيوعا إلى نظام الفوز للأكثر أصواتاً (إف.بي.تي.بي)، أما الأقل شيوعا أو إختياراً للإنتخابات المحلية أو الإقليمية (على الرغم من أنه تم استخدامه مؤخرا لإجراء الانتخابات المحلية في اسكتلندا) هو الإقتراع الفردي القابل للتجيير (إس.تي.في.) وكان هذا هو النظام الموصى به من قبل المواطنين على عكس الخبراء عندما تتاح لهم الفرصة للنظر في القضايا : أين ولماذا ؟

كولومبيا البريطانية

وكانت كولومبيا البريطانية هى الاقليم الذي يقوم بإجراء أخطر مباحثة؛ وقد قامت أقاليم أخرى بالسيرعلى خطاها: إن مبادرات الإصلاح جارية في جزيرة الأمير إدوارد، نيو برونزويك، وكيبيك وأونتاريو، يوكون ومدينة فانكوفر. عُقدت *جمعية مواطنين كولومبيا البريطانية* في أعقاب انتخابات عام 2001 لكولومبيا البريطانية. فاز الليبراليون في تلك الانتخابات بأكثر من 57٪ من الأصوات، وجميع المقاعد الذي يبلغ عددها سبعة وتسعين مقعد عدا اثنين في المجلس التشريعي الإقليمي – وتعتبر تلك النتائج من أكثر النتائج غير المتوازنة في تاريخ الاقليم. على النقيض إن الحزب الوطني الديمقراطي عانى أسوأ هزيمة –قد تتعرض لها حكومة حاكمة– أكثر من أي وقت مضى في الأقليم، على الرغم من أنه فاز بما يقرب من 22٪ من الأصوات، فقد احتفظ فقط بمقعدين (2.5%).

بعد خسارة كولومبيا البريطانية في انتخابات عام 1996، وعد *الحزب الليبرالي الكندي* بتولي مسألة الإصلاح الانتخابي. في تلك الانتخابات كانوا قد خسروا أمام *حزب الديمقراطيين الجديد* رغم فوزهم بأصوات بنسبة 42 ٪ إلى 39 ٪ في إستفتاء الرأي العام، وفي انتخابات عام 2001، مع 57.6 ٪ من الأصوات، فاز الليبراليون بجميع المقاعد عدا مقعدين من أصل سبعة وتسعين مقعدا في المجلس التشريعي (97.4 ٪). وهكذا في اثنين من الانتخابات على التوالي كان هناك دليل واضح على الفشل المنهجي. كان الليبراليون قد اوفوا بوعدهم وبدأوا في إعداد عملية الإصلاح، حيث تتم العملية من خلال إنشاء جمعية للمواطنين التي من شأنها أن تُنشئ توصية محددة والتي تُحَول مباشرة للاستفتاء.

كانت المباحثة في كولومبيا البريطانية مهمة لأنها كانت، ولاتزال حتى الأن، من أكثر المباحثات تفصيلاً وشمولية في القضايا من خلال وسيلة جمعية المواطنين، حيث قام مائة وستون عضواً عاديا من الجمهور بمباحثة هذه المسألة، مع إرشادات الخبراء، على مدارعام. تم وضع توصيات الجمعية في استفتاء في عام 2005، ولكنهم خسروا اقتراحهم لتطبيق الإقتراع الفردي القابل للتجيير (إس.تي.في) بفارق ضئيل يقل عن 60 ٪ وهى النسبة المطلوبة. كما شهد استفتاء ثان في عام 2009 انخفاضاً في الدعم لإصلاح النظام الانتخابي: انخفض التصويت لصالح الإقتراع الفردي القابل للتجيير (إس.تي.في) إلى 40 ٪.

لماذا الإصلاح الانتخابي في كولومبيا البريطانية

لسنوات عديدة قام نظام الفوز للأكثر أصواتاً (إف.بي.تي.بي.) بإخراج حكومات أغلبية مستقرة توفر مساءلة انتخابية واضحة وممثلين محليين محددين، ومع ذلك، بالإضافة إلى الاهتمام الذي تم تحديده بالفعل، هناك اهتمامات أخرى شملت:

١) **عدم المساواة في الدوائر الانتخابية وقيمة الأصوات**

عندما يكون هناك اختلاف كبيرفي حجم الدوائر الانتخابية، إن الأصوات لا تعول على قدم المساواة. على سبيل المثال، يمكن لبعض الدوائر أن تكون صغيرة الحجم فتشمل أربعة ألاف ناخب، في حين أن غيرها من الدوائرالكبيرة تشمل ستة وخمسون الف ناخب أي أثنى عشر أضعاف الحجم. في عام 1983، خسر احد المرشحين المقعد في واحدة من الدوائر الانتخابية الكبيرة بالرغم من حصوله على أكثر من أربعة وثلاثون ألف صوتاً، في حين أن مرشح في أصغر دائرة انتخابية فاز بأقل من ألف وستمائة صوتاً. التفاوت من هذا النوع يؤدي إلى الادعاء بأن الأصوات في دائرة انتخابية واحدة قد تكون أثنى عشرأضعاف تلك الموجودة في دائرة أخرى. على الرغم من أن كولومبيا البريطانية جعلت دوائرها الانتخابية منذ ذلك الحين متقاربة في الحجم؛ إلا أنه يمكن لدوائرأن تختلف بنسبة تصل إلى زائد أو ناقص 25 في المائة من المتوسط الأقليمي.

٢) **الأغلبيات الاصطناعية**

يحتاج الحزب إلى تعددية الأصوات (وليست الأغلبية) للفوز بمقعد في الدائرة الانتخابية. وهكذا في دائرة انتخابية بها خمسة مرشحين، يمكن الفوز بالمقعد مع 20 في المائة فقط + 1 من الاصوات. وعموماً يمكن لحزب أن يفوز بأغلبية المقاعد دون أغلبية الأصوات، وأن يخلق "أغلبية مصطنعة."

٣) **الفائزون الخاطئون**

عندما يفوز حزب بمقاعد كثيرة بفوارق صغيرة، ويفقد آخرون بنسب أكبر، فمن الممكن للحزب الفوز بأكبر عدد من المقاعد دون أن يكون له النصيب الأكبر من الأصوات. وهذا ما يسمى بالفائزين الخاطئين وهى عملية نادرة ولكن تحدث في كثير من الأحيان بما يكفي لتكون مثيرة للقلق.

٤) **غياب المعارضة**

نظام الفوز للأكثر أصواتاً (إف.بي.تي.بي.) يخلق أغلبية مصطنعة، وفي الوقت نفسه يميل إلى خلق معارضة ضعيفة. في حالات قليلة حدثت مؤخرا في كندا، أنتج النظام الانتخابي إما إنعدام المعارضة أو معارضة صغيرة جدا بحيث انها ليس لديها القدرة على القيام بعملها : على سبيل المثال، نيو برونزويك في عام 1988 (صفر مقعد للمعارضة) ؛ جزيرة الأمير إدوارد في عام 1989 (2)، 1993(1)، 2000 (1)؛ كولومبيا البريطانية في عام 2001 (2). وفي المتوسط، الحكومات في كولومبيا البريطانية لديها ضعف عدد المقاعد كما المعارضة.

٥) نقص تمثيل المرأة والأقليات

في كولومبيا البريطانية، خلال الانتخابات الخمس الماضية نمى عدد النساء في المجلس التشريعي بسرعة في بدايات 1990 ولكنه استقر أو حتى انخفض بعد ذلك. تشكل النساء حوالي 20 في المائة من المشرعين في كندا. يمكن لأنظمة مختلفة أن تحدث فرقاً في نسبة النساء والأقليات. عموماً، إن النظم الانتخابية ذو "حجم الأقليم" الكبير ونظم قائمة التمثيل النسبي تتيح فرصة أكبر لوجود النساء في المجلس التشريعي.

كما كان ملحوظا من خلال التوصية على نظام الإقتراع الفردي القابل للتجيير (إس.تي.في) بدلا من نظام الفوز للأكثر أصواتاً (إس.إم.بي.) الذي هو عادةَ المفضل بالنسبة لمعظم الديمقراطيات الجديدة و يبدو أيضا أنه المفضل بالنسبة للساسة كنظام يحظى بأقصى قدر من التناسب لأقل تغيير مع الاحتفاظ بجوانب كثيرة من النظام السابق. قد يعكس هذا تركيبة الجمعية، التي استبعدت بصرامة سياسيين الاحزاب النشطين، بل قد يعكس أيضا الطبيعة الغير تجنب المخاطرة نسبياً للمواطنين العاديين الغير مرتبطتين باعتبارات سياسية بحتة للحزب.

تم إرشاد وتوجيه الجمعية من قبل الخبراء، الذين قاموا بتصميم هيكل ومضمون العملية، ولكن في أثناء هذه المباحثات، إن لم يصبح الأعضاء خبراء، فعلى الأقل أصبحوا في تناغم مع الطريقة التي فكربها خبراء النظم الانتخابية. هذا ليس هو الحال عند الاستعانة بالخبراء في العديد من الأنظمة، وليس بالضرورة أن يكون هذا هو الحال في المحافل التداولية حيث غالبا أو عادة لا يتم تعدي الخط الفاصل بين الخبراء وغير الخبراء.

كانت صعوبة عملية الإصلاح تكمن في عدم معرفة عدد كبير من مواطني كولومبيا البريطانية عن هذه العملية. إن عدم وجود حملة دعاية رفيعة المستوى جعل 44 ٪ من الناخبين يدّعون أنهم لا يعرفون شيئا عن نظام الإقتراع الفردي القابل للتجيير (إس.تي.في) في كولومبيا البريطانية بحلول ميعاد التصويت للاستفتاء. كان هذا بالغ الأهمية لأنه يبدو أن كلما زاد عدد الناخبين الذين على دراية بهذه العملية كلما صوتوا بنعم ؛علاوة على ذلك، كلما عرفوا عن الجمعية وعمليتها، كان من الأرجح أن يدعموا توصيتها.

القاهرة

9أكتوبر 2013

التمثيل النسبي في نيوزيلندا

د. آلان رينويك

أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة ريدينغ، المملكة المتحدة

اعتمدت نيوزيلاندا للقرن الأوّل من تاريخها الديمقراطي النظام الانتخابي القائم على الفوز للأكثر أصواتاً (FPP) إذ تم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية ينتقل من كلّ منها عضواً واحداً إلى المجلس التشريعي؛ يمكن أن يصوت الناخبون لمرشح واحد في منطقتهم؛ المرشح الذي يفوز بمعظم الاصوات يفوز في الانتخابات.، ومع ذلك، سنت نيوزيلندا في عام ١٩٩٣ التغيير الأكثر دراماتيكية في القواعد الانتخابية لأي نظام ديمقراطي منذ الحرب العالمية الثانية: فقد اعتمدت شكلاً من أشكال التمثيل النسبي المسمى بالتمثيل التناسبي المختلط (MMP).

يوضح هذا المستند العوامل التي أدت إلى عدم الرضا عن النظام القديم، والتفكير التي شكلت تصميم النظام الجديد، وتأثير التغيير على مدى السنوات العشرين الماضية.

أسباب عدم الرضا عن النظام الانتخابي القائم على الفوز للأكثر أصواتاً

تغير النظام الانتخابي في نيوزيلندا بسبب التحرك الشعبي. إذ لم يرد معظم السياسيون تغيير النظام: فقد استغلوه بشكل جيد لمصالحهم. ولكن حدث التغيير من خلال استفتائين. ففي عام ١٩٩٢، سُئل الناخبين ما إذا كانوا يريدون الإبقاء على النظام القائم أو تغييره وانها منحوا أربعة خيارات التغيير ممكن الاختيار من بينها. صوتت الغالبية العظمى من الناخبين – ٨٥ في المائة – من أجل التغيير وقالت أغلبية ٦٥ في المائة أنه إذا كان لا بدّ من التغيير، فالخيار الأفضل هو التمثيل التناسبي المختلط. ولذلك، في عام ١٩٩٣، أعطي الناخبين خيارا مباشراً لحسم الوضع بين الإبقاء على النظام القائم أي الفوز للأكثر أصواتاً والخيار البديل أي التمثيل التناسبي المختلط. وقد كانت النتائج هذه المرة متقاربة أكثر بكثير، بحيث أيّد ٥٤ في المائة من الناخبين التمثيل التناسبي المختلط، وبالتالي جرى التغيير.

ومن غير المألوف بالنسبة للناخبين في نظام ديمقراطي التحرك بشأن قضية إصلاح النظام الانتخابي. فهم يتحركون عادة فقط بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر مباشرة على حياتهم الخاصة، ونادراً ما يندرج النظام الانتخابي ضمن هذه الفئة. ومع ذلك، في نيوزيلندا، واجه الناخبون فشلاً حاداً في النظام السياسي. فقد رأوا أن الفشل يؤثر على أموالهم الخاصة أيضاً، واقتنعوا أن تغيير النظام الانتخابي من شأنه المساعدة على حل المشكلة.

والسمة البارزة لنظام الفوز للأكثر أصواتاً التي تساعد على فهم كيف حدث هذا هو أنه يركّز على السلطة ما دام هناك نظام الحزب على الصعيد الوطني. وقد تختلف النظم الانتخابية من حيث التناسب. فينشر النظام الانتخابي النسبي السلطة عبر الأحزاب السياسية بحسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها، في حين أن نظام الانتخاب غير المتناسب (أو الأغلبية) مثل نظام الفوز للأكثر أصواتاً يركز السلطة في أيدي أكبر الأحزاب فقط. وكان في نيوزيلندا حزبين سياسيين مهيمنين: حزب العمل والحزب الوطني. و كان أحدهما يحصل في كل انتخابات على أغلبية المقاعد في البرلمان وبذلك قادراً على الحكم من تلقاء نفسه. وفي الواقع، كان لنيوزيلندا في الثمانينات بعض المسائل الاستثنائية المتعلقة بسلطة حكومة الأغلبية. إذ لم يكن هناك دستوراً مكتوباً أو محكمة دستورية. وكان هناك مجلس واحد. كما كان الهيكل السياسي للبلاد وحدوي، مع حكومة محلية ضعيفة دون قومية. ويعني

نظام الحكم البرلماني الذي يتعاون مع الأحزاب السياسية ذات الدرجة العالية من الانضباط أنه يمكن دائما لمجموعة صغيرة من الناس في المراكز العليا من الحكومة الوصول إلى مبتغاهم.

خلال الثمانينات، وعلى الرغم من التوجه اليساري التقليدي للحزب، واصلت حكومة حزب العمال بجدول الأعمال المؤيد للسوق مما جعلت حكومات تاتشر في المملكة المتحدة تنظر بخجل: فقد أزالت الضوابط، وخفضت الإعانات، وخصخصت أجزاء كبيرة من الدولة. ثمّ أسقط الناخبون المحبطون هذه الحكومة في عام ١٩٩٠ واستعاضوا عنها بحكومة الحزب الوطني. لكن، على الرغم من الوعود الانتخابية، واصل الحزب الوطني، بل كثّف برنامج الإصلاحات الاقتصادية. ورأى الناخبون على نطاق واسع أنه ما إن تصل الحكومات إلى السلطة تصبح قادرة على القيام بكل ما تريد، دون اللجوء إلى الرأي العام. وكثّف الركود العميق في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات التصور بأن السياسات الجذرية لهذه الحكومات تضر بالرفاه الشخصي للمواطنين. ثمّ ظهر أعقاب انتخابات عام ١٩٩٠ أن مجرد تغيير الحزب في السلطة داخل النظام القائم لن يحل المشكلة. وبدلا من ذلك، نما الإدراك أن النظام نفسه يجب أن يتغير. وقال نشطاء أنه من شأن النظام الانتخابي النسبي أكثر أن يمنع تشكّل الأغلبية من حزب واحد، وبالتالي إجبار السياسيين التوصل الى نهج أكثر توافقية والاستماع أكثر إلى الرأي العام. كما تم إقناع بما فيه الكفاية من الناخبين بأنّ هذه هي الطريقة الصحيحة لفرض التغيير.

كان النمط الذي تم وصفه سابقاً غير اعتيادي: عادة، تتبع الأحزاب الرئيسية تحت نظام الفوز للأكثر أصواتاً مساراً معتدلاً من أجل مناشدة أكبر عدد ممكن من الناخبين. ولكن عندما تبتعد الأحزاب الرئيسية عن مركزها، يمكن أن يصبح نظام الفوز للأكثر أصواتاً غير مستقر. ويمكن ملاحظة نمطاً مماثلاً في المملكة المتحدة في السبعينات، عندما توسعت كثيراً الفجوة بين الحزبين الرئيسيين وتزايدت الدعوات لإصلاح النظام الانتخابي. بينما لم تكن هذه الدعوات عالية بما فيه الكفاية في المملكة المتحدة لفرض التغيير.

وساهمت عوامل أخرى في زعزعة استقرار نظام الفوز للأكثر أصواتاً في نيوزيلندا وتخطت العامل الأساسي الذي تمّ وصفه للتو. ومن إحدى ميزات نظام الفوز للأكثر أصواتاً هو أنه يمكن أن تولد هذه النتيجة حيث الحزب الذي يفوز بمعظم الأصوات ليس هو الحزب الذي يفوز بأكبر عدد من المقاعد. وهذا ما حدث في نيوزيلندا في انتخابات كل من عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١: ففي كل مرة، فاز حزب العمل بأكبر عدد من الأصوات، لكن الحزب الوطني فاز بأغلبية المقاعد وشكلّ الحكومة. وميزة أخرى من ميزات نظام الفوز للأكثر أصواتاً هو أنه يؤدي إلى ضعف تمثيل الأحزاب الصغيرة. ففي عام ١٩٨١، فاز في نيوزيلندا حزبٌ بأكثر من ٢٠ في المائة من الأصوات ولكن بمقعدين من أصل ٩٢ مقعداً في البرلمان. وكذلك الأمر في عام ١٩٩٣ حين وصل حزب آخر إلى النتيجة نفسها وهي كانت الانتخابات الأخيرة التي عقدت في إطار النظام القديم.

اختيار نظام التمثيل التناسبي المختلط

أصبح إصدار التمثيل التناسبي المختلط من التمثيل النسبي خيار الإصلاح المهيمن في نيوزيلندا لأن الهيئة الملكية أوصت خلال النظام الانتخابي في عام ١٩٨٦. في حين كان يفضل بعض أنصار الإصلاح نظاما مختلفا، وافقوا على الاحتشاد وراء التمثيل التناسبي المختلط من أجل تبسيط رسالة الإصلاح وتجنب تقسيم الاصوات.

هناك نوعان من النيابة البرلمانية في ظل نظام التمثيل التناسبي المختلط. إذ يتم انتخاب بعض النواب، كما في ظلّ نظام الفوز للأكثر أصواتاً في الدوائر الفردية. ويتم انتخاب النواب الآخرين (في نسخة نيوزيلندا) من القوائم الحزبية على الصعيد الوطني. يحقّ للناخب بصوتين: واحد لمرشح في دائرة فردية وواحد لقائمة الحزب. تُستخدم قائمة الأصوات لتحديد العدد الكلي للمقاعد التي يجب أن يفوز بها كلّ طرف. ويتم تحديد المنتصر في كل منطقة باستخدام إجراءات نظام الفوز للأكثر أصواتاً العادية. ويتم احتساب الفرق بين العدد الكلي للمقاعد التي ينبغي لكل طرف أن يفوز بها وعدد المقاعد التي فاز بها في الدوائر وتملأ القوائم الحزبية المقاعد المتبقية. وهكذا، فإن النتيجة الكلية نسبية، ولكن للناخبين أيضا نائب محلي واحد.

ينبع قرار اللجنة الملكية بالوصاية بنظام التمثيل التناسبي المختلط من عملية من خطوتين. أولاً، خلصت اللجنة إلى أنه يجب على نيوزيلندا الانتقال إلى نظام انتخابي نسبي. كما استنتجت أن السلطة متمركزة جداً وأنه من شأن النظام النسبي المساعدة لتوزيع تلك القوة على نطاق واسع. ومن المتوقع أيضا أن يحسّن النظام النسبي من تمثيل الأقلية العرقية الماوري والنساء.

ثانياً، نظرت اللجنة في خيارين نسبيين رئيسيين هما: نظام التمثيل التناسبي المختلط ونظام الصوت المتحول (STV). ورفضت بسرعة النظم المرتكزة على قائمة نقية من التمثيل النسبي: فقد وجدت أن النيوزيلنديين متعلّقين بشدّة بفكرة التمثيل المحلي وأرادوا أن يكونوا قادرين على التصويت للأفراد، وليس فقط للأحزاب السياسية. يجمع نظام التمثيل التناسبي المختلط ونظام الصوت المتحوّل على حد سواء بين التناسب مع الإبقاء على عنصر الشخصية. وقد فاجأ البعض اختيار نظام التمثيل التناسبي المختلط بدلاً من نظام الصوت المتحوّل: إذ كان هذا الأخير الشكل التقليدي السائد من أشكال التمثيل النسبي في البلدان البريطانية التراث، وأنه التمثيل النسبي الأكثر تشخيصاً. مع ذلك، جاء في تقرير اللجنة، أنه، في حين أنّ انتخاب الأفراد ضرورياً إلا أنّ الأحزاب السياسية القوية ضرورية أيضاً للأداء الفعال والمساءلة الديمقراطية البرلمانية. ووجدت اللجنة أن نظام الصوت المتحوّلأ قد يضعف الأحزاب السياسية بشكل قويّ. وخلال التوصل إلى هذا الاستنتاج، تأثر أعضاء اللجنة بإقامة رحلة بحث شملت زيارة إلى إيرلندا وألمانيا. فتستخدم إيرلندا نظام الصوت المتحول، بينما تستخدم ألمانيا نظام التمثيل التناسبي المختلط. وقد سمع المفوضون المخاوف في ايرلندا أن نظام الصوت المتحول – الذي يتطلب من المرشحين من نفس الحزب التنافس ضد بعضهم البعض – ساهم في زيادة الخاصية المحلية وفي سياسة "برميل لحم الخنزير"، بدلا من صنع السياسات المحلّية والشديدة الحرص. وبالإضافة إلى ذلك، كان الاقتصاد الايرلندي في الوقت ضعيفاً نسبياً. أما الاقتصاد الألماني، فقد كان قويا وكان ينظر إلى النظام السياسي كما يعمل بفعالية.

الآثار المترتبة على الإصلاح

ويقول مؤيدو الإصلاح الانتخابي في نيوزيلندا بأنه سيكون لديهم تشكيلة واسعة من التأثيرات المفيدة:

- التقليل من هيمنة الحزبين الرئيسيين، وبالتالي منع "ديكتاتورية الانتخابية "وتعزيز التدقيق البرلماني للحكومة؛
- السماح بالتمثيل العادل للأحزاب الصغيرة؛
- تعزيز تمثيل المرأة والأقليات؛
- من خلال زيادة الشمولية للنظام، وسوف يشجع ذلك المزيد من الناس للتعامل مع السياسة وزيادة الاقبال على الانتخابات؛
- منع النتائج الخاطئة حيث يفوز طرف واحد بمعظم الأصوات لكن يفوز طرف آخر بأكبر عدد من المقاعد؛
- من خلال الاحتفاظ بالدوائر الانتخابية الفردية، فإنه الحفاظ على علاقة قوية بين الناخبين ونائب المحلية.

قد استوفيت معظم هذه التوقعات إلى حد ما:

- لم يكن هناك أي حكومة من حزب واحد ذات الأغلبية منذ تقديم نظام التمثيل التناسبي المختلط؛ وقد يحتاج الوزراء لبناء دعم أوسع حول سياساتهم؛ ولتنشيط البرلمان الآن كثيراً في تشكيل السياسات. وتقول إحدى الدراسات المفصلة، "تمت رؤيته [من قبل مؤيديه قبل اعتماده] كوسيلة لكبح جماح الحكومات، ومن التباطؤ عليهم، وإجبارهم على ممارسة الأعمال البرلمانية ودمج الآراء لتصبح أوسع من تلك التي من مجلس الوزراء وحده. يمكن أن يكون هناك شك في أن هذه كانت النتيجة."[٢]

[٢] رايان مالون، *إعادة التوازن إلى الدستور: تحدي الحكومة صنع القوانين تحت MMP* (ولينغتون: معهد الدراسات السياسية، جامعة فيكتوريا في ويلينغتون، ٢٠٠٨)، ص. ٢٣٢.

- أصبحت الانتخابات في الواقع "أكثر عدلا" بكثير بمعنى كونها أكثر تناسبا: انخفض مقياس مستوى التناسب من متوسط قدره ١٥,٣ في الانتخابات الستة الماضية خلال نظام الفوز للأكثر أصواتاً إلى ٢,٧ فقط في الانتخابات الستة الأولى لنظام التمثيل التناسبي المختلط.
- وقد ارتفع عدد النائبات من ٢١ في المائة في الانتخابات خلال نظام الفوز للأكثر أصواتاً في البرلمان الأخير من عام ١٩٩٣ إلى ٣٢ في المائة اليوم. كانت هناك ارتفاعات كبيرة أيضا في عدد من الماوري ونواب الأقليات الأخرى.
- لم ترتفع نسبة المشاركة الانتخابية: في الواقع، لقد انخفضت. ومع ذلك، كانت نسبة المشاركة، على مسار الانخفاض قبل تغيير النظام الانتخابي وانخفضت نسبة المشاركة في كل الديمقراطيات تقريبا على مدى العقدين الماضيين. وهكذا، فإنه يكاد يكون من المؤكد أنها كانت ستنخفض حتى لو لم يتغير النظام الانتخابي. ففي الواقع ربما جعل الإصلاح الانتخابي اختلافاً بسيط لنسبة المشاركة الانتخابية.
- لم تكن هناك أي نتائج خاطئة للانتخابات منذ الاصلاح.
- يستمرّ العديد من المواطنين بتحديد بقوة مع نائب المحلية.

من ناحية أخرى، للإصلاح انتقادات كثيرة. في الواقع، أجري استفتاء في عام ٢٠١١ بشأن ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بنظام التمثيل التناسبي المختلط. لكنّ اقتراح التخلي عن نظام التمثيل التناسبي المختلط هُزم بشكل حاسم: فقد صوت ٥٨ في المائة من الناخبين للإبقاء عليها. ومع ذلك، لم يصوت ٤٢ في المائة عن شيء مختلف.

أدلى من قام بحملة ضد نظام التمثيل التناسبي المختلط بأربع نقاط رئيسية هي:

- وقالوا ان نظام التمثيل التناسبي المختلط أدى إلى حكومة ضعيفة حيث من المستحيل اتخاذ إجراءات حاسمة. ولا يمكن لقادة الحزب تنفيذ برنامج متماسك قوي ولكنه يجب أن يساوم مع الآخرين ويقدم تنازلات.
- وقالوا ان الحكومات الائتلافية تعطي الكثير من القوة إلى الأحزاب الصغرى، والتي يمكن انتزاع تنازلات من الأطراف الرئيسية في مقابل دعمهم.
- وقالوا ان نظام التمثيل التناسبي المختلط يضعف مساءلة الحكومات على الناخبين، ويحدد تشكيل الحكومة ليس عن طريق الانتخابات نفسها، ولكن عن طريق المفاوضات بعد الانتخابات بين قادة الحزب.
- وكانت حجتهم أنه في حين يبقى النواب المنتخبين في الدوائر مسؤولين أمام الناخبين، إلا أن النواب المختارين من القوائم الحزبية مسؤولين فقط أمام قادة حزبهم. ومن الشائع في نيوزيلندا الإشارة إلى هؤلاء النواب بأنها "غير منتخبة" أو "نصف منتخبة ".

هناك بعض الحقيقة في كل من هذه النقاط، لكنها تميل إلى المبالغة:

- كما تحولت الثقافة السياسية في نيوزيلندا، أصبح قادتها فعالين على نحو متزايد في تحقيق حكومة فعالة تحت نظام التمثيل التناسبي. في الواقع لم يكن هناك اية صعوبات كبيرة وازدهر الاقتصاد.
- وقد عوقبت الأحزاب الصغرى انتخابيا حيث حاولت بذل أنفسها أكثر من اللازم. وقد أمّنت الأحزاب الصغرى دائماً أهدافاً سياسية محددة، ولكن حزب الأغلبية في الحكومة هو الذي شكّل برنامج التحكم الشامل.
- تُعتبر مساءلة الناخبين للحكومات عائقاً عندما تكون ضعيفة. ومع ذلك، فلقد مالت الأحزاب في نيوزيلندا بشكل متزايد أن توضح للناخبين قبل الانتخابات من هي الأطراف الأخرى التي ستكون على استعداد للقيام بصفقات ما بعد الانتخابات معها. وبالتالي، يدرك الناخبين لمن يصوتون.

- تقدّم الأطراف بعض الحوافز لإيجاد مرشحين شعبيين لقوائمهم من أجل جذب الأصوات، ولكن هذه الحوافز ضعيفة نوعا ما. ومن الممكن إصلاح النظام لزيادة تأثير الناخبين على المنتخَب من القوائم، ولكن قد اختار السياسيون عدم متابعة مثل هذه الإصلاحات.

يوحي الدعم القوي الذي تلقاه نظام التمثيل التناسبي المختلط في الاستفتاء بأن الناخبين راضين عموماً عن الطريقة التي يعمل بها النظام.

القاهرة

٩ أكتوبر ٢٠١٣

نحو قانون جديد للانتخابات البرلمانية

د.عمرو الشوبكي

خبير سياسي وبرلماني سابق، وعضو لجنة تعديل الدستور المصري

مقدمة:

لا تفصل القوانين على مقاس تيار أو قوى سياسية بعينها إلا في النظم التسلطية والاستبدادية، إنما تكتب من أجل الصالح العام وتقدم المجتمع ودفعه للأمام، هكذا يجب أن نتعامل مع أي أفكار خاصة بقانون الانتخابات البرلمانية الجديد، فالحديث عن قانون لصالح التيار المدني وآخر لصالح التيار الإسلامي أمر لا يجب أن يحكم عملية صياغة أي قانون جديد للانتخابات، لأنه أقرب لنظرية "حجة البليد مسح التختة"، لأن فكرة القانون التفصيل مستهجنة ليس فقط لتعارضها مع الصالح العام، إنما أيضا لأن البعض يتصور إنه بدلا من أن يعمل في الشارع ويبني مؤسسة سياسية حقيقية يستسهل الحديث عن قانون انتخابات يداري عجزه أو فشله السياسي.

والحقيقة إنه لا يوجد أي قانون سواء قائمة أو فردي يمكن أن ينقذ تيار بعينه من أزمته ويعزز من فرص نجاحه دون أن يقوم بعمله في بناء مشروعه السياسي والحزبي واختيار أعضائه ومرشحيه وضبط خطابه السياسي والإعلامي وليس البحث عن قانون تفصيل يتصور واهما إنه سينقذه مما هو فيه.

والمؤكد أن في مصر جدل ممتد حول القانون الأمثل للانتخابات وهل الأنسب هو تبني نظام الفردي أم نظام القوائم، وهل الأول يكون مطعما بقوائم أم لا، وهل القوائم تكون مغلقه أم مفتوحة.

نعم للفردي المطعم بقوائم

يجب أن يحكم أي قانون فلسفة أو رؤية محددة للواقع السياسي والاجتماعي، وقانون الانتخابات الأنسب في مصر هو الذي ينطلق من الواقع المعاش ومن الرغبة الحقيقية في تمكين المواطن وشعوره إنه هو الذي يختار في الانتخابات مرشحه دون وصاية أو وسيط من أحد وهو أمر في مراحل الانتقال والتحول الديمقراطي في غاية الأهمية خاصة في ظل التهميش الذي عاني منه المواطن المصري لفترات طويلة.

و"بناء عليه" فإن القانون الذي نقترحه هو أن تجري الانتخابات في مصر بنظام الفردي بالنسبة للثلثين، ومع إلغاء نسبة العمال والفلاحين سيصبح حجم الدوائر الفردية صغيرا حتى تقترب وربما تقل عن الدوائر الفردية التي كانت موجودة من قبل، وفيها سيختار المواطن مرشحه على ضوء برنامجه وكفاءة حزبه وقدرته على التواصل مع الناس وأبناء دائرته.

إن عماد العملية الانتخابية هنا سيكون نظام الفردي، وأن تطعيمها بالقوائم لن يكون بغرض خلق نظام مختلط (سمك لبن تمر هندي) إنما سيكون من أجل فتح الباب لنوعية من الخبراء والأكاديميين الذين يجب أن نراهم في مجلس الشعب، وهناك صعوبة في أن يمروا عبر الانتخاب بالنظام الفردي، فيتم اختيارهم عن طريق نظام القوائم المنتخبة من كل محافظة وليس دائرة، حتى يكون اختيار القائمة تعبير عن تنافس بين رؤى وبرامج يدعمها اتساع الدائرة ليشمل المحافظة كلها.

شبهات حول الفردي

ربما كان الانتقاد الأهم الذي يوجه لنظام الانتخابات الفردي هو إنه يفتح الباب أمام العصبيات العائلية والرشاوى الانتخابية، وهو أمر لا علاقة له بالنظام الفردي بقدر ما له علاقة بالنظام السياسي، فشراء الأصوات الذي راج في عهد مبارك كان يرجع لغياب الناخبين وحضور المرتشين فنسبة التصويت الحقيقية في المدن لم تتجاوز الـ٥% وهو أمر حدث عكسه في انتخابات ٢٠١٢ حيث قاربت من الـ٥٠% وهي نسبة يستحيل أن يؤثر فيها شراء الأصوات كما جرى في العهد السابق، كما أن الحديث عن أن الانتخابات بالفردي تعمق من دور العصبيات والعائلات في الريف ينطلق من نظره استعلائية على طبيعة هذا الدور والواقع الثقافي والاجتماعي المعاش، فإذا كان الدين والتعبئة الدينية تلعب دورا في اختيارات بعض الناخبين ولو على غير أساس عقلاني، ولا يستطيع أحد أن يواجهها بقانون طالما التزمت بقواعد العملية الانتخابية، وبالتالي غير مفهوم النظر بهذا الاستهجان لمسألة دور العائلات التي ستتراجع مع الوقت بفعل الحداثة والتطور الديمقراطي وليس قانون الانتخابات.

والمؤكد أن تخوفات البعض من النظام الفردي يرجع لما جرى في العهد السابق من بلطجة وتزوير، وهو ما دفع البعض إلى تبني نظام القائمة النسبية غير المشروطة، لكنه سيكتشف بأسرع مما يتصور أنه اختار الخيار الأسوأ والأبعد عن الناخب المصري.

لا أحد يتصور أن عضو البرلمان البريطاني أو نائب الجمعية الوطنية الفرنسية منفصل عن منطقته ودائرته الانتخابية ويهبط عليهم بـ"البراشوت" الحزبي والسياسي دون أي تواصل، فالنائب الناجح هو الذي ينجح في تمثيل أمته ودائرته وتياره السياسي، أي يكون فيه جزء من نائب الخدمات العامة (وليس نائب شراء الأصوات والتسهيلات) وجزء أكبر من النائب السياسي والحزبي الذي يراقب الحكومة ويشرع القوانين، وهذا ما سيحققه النظام الفردي المطعم بالقوائم الحزبية الذي سيعلى من الموهبة السياسية للنائب ولدور الأحزاب على السواء.

الوصاية على الشعب المصري أو كارثة القوائم

يخطئ البعض خطئا جسيما حين يتصور أن تصويت الناس على أساس البرنامج الحزبي يمر عبر نظام القائمة، وأن القوائم الحزبية هي التي ستقنع الناخب المصري ببرنامج الحزب/القائمة وليس جوانب أخرى.

والواقع أن القائمة النسبية المفتوحة ستربك الناخب المصري خاصة في ظل نسبة أمية تصل إلى ما يقرب من الثلث بما يعني أن الترتيب المسبق للقوائم سيؤثر في اختيارات الناخبين حتى لو قلنا لهم اختاروا من تريدون ورتبوا القائمة كما ترون، فسيميل بعضهم على الأقل إلى اختيار الترتيب الموجود مسبقا في القائمة، كما أنها أيضا فكرة غير مقبولة لدى كثير من التيارات السياسية.

أما القوائم الأخرى التي ستضم المستقلين ومرشحي الأحزاب فسيتحكم فيها عدد محدود من قيادات الأحزاب ورجال الأعمال، بحيث سنخلق شريحة لن تتجاوز عشر أشخاص ستمارس وصاية حقيقية على الشعب المصري وستحدد تشكيل هذه القوائم على ضوء معايير غير شفافة كما دلت الخبرة السابقة على أن الصراع الأساسي بين المرشحين تركز حول من سيكون على رأس القائمة وليس حول فكر الحزب وخطابه السياسي.

إن فرض القوائم الحزبية على المواطنين والنظر إلى انتخابات القوائم وكأنها هى الحل ومعيار التقدم والديمقراطية أمر بعيد عن الصواب والواقع، فهو يفتح الباب أمام استبداد النخبة الحزبية بالوصاية على الناس عن طريق أحزاب ما زالت ضعيفة، وإبعاد الشعب عن المشاركة الفعالة بتقديم مرشحين قريبين من رئيس الحزب أو من في يده المال ليكونوا على رأس هذه القوائم.

والحقيقة إنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن خبرة الانتخابات السابقة قد دلت على وجود أعداد لا تحصى من المرشحين دخلت في مفاوضات مع عدد لا يحصى أيضا من الأحزاب المصرية من أجل أن تكون على رأس القائمة، وأن بعضها كان يترك حزبه بكل سهوله إذا جاء له عرض من حزب آخر يضعه على رأس القائمة، وهي أمور يؤكد كاتب هذه السطور إنه كان شاهد عيان عليها.

إن من يقرأ الواقع المصري جيدا فإنه سيتأكد أن المواطن المصري بعد سنوات طويلة من التهميش والقهر يرغب في أن يشعر بأنه يختار نوابه بنفسه ولا يرغب في أن يرى أوصياء عليه يحددون له ترتيب القوائم حتى لو كانوا هؤلاء مختارين وفق قواعد حزبية منضبطة في حال الإخوان المسلمين، أو شبه منضبطة في حال الأحزاب المدنية الجادة، أو فاسدة في حال الأحزاب الكرتونية.

شروط الترشح

من المهم وضع مجموعة من القواعد تحكم عملية الترشح على المقعد الفردي في كل دائرة تتسم بالمرونة، ونقترح الآتي:

١. أن يكون المرشح مولود في هذه الدائرة.
٢. أن يكون محل سكنه في الدائرة.
٣. أن يكون محل عمله في الدائرة.

وهي شروط تتسم بالمرونة الشديدة وترسم علاقة ما بين المرشح ودائرته أما الثلث للقوائم والتي ستكون على مستوى المحافظة فيشترط أن ينطبق عليها هذه الشروط الثلاثة بالنسبة للمحافظة ككل أي يكون مولودا أو يعمل أو يسكن فيها، حتى ندعم النخبة المحلية في كل محافظة ونساعد على التخفيف من مركزية القاهرة التي كثيرا ما كانت "تصدر" كوادر للترشح في هذه المحافظات وتعطل تفعيل الحياة السياسية في الأقاليم.

توصيات الورقة: لماذا ثلثين فردي وثلث قوائم؟

اعتبرت بعض القوى المدنية أن الانتخابات بالقائمة هى الطريق لتفعيل الحياة السياسية، ونسيت أن الغالبية الساحقة من التجارب الديمقراطية فى العالم تعتمد النظام الفردى بما فيها كثير من البلدان الأوربية وأمريكا اللاتينية وآسيا حتى لو طُعّم بعضها بنظام القوائم الحزبية.

النظام الأمثل المقترح هو نظام يعتمد بالأساس فلسفة النظام الفردي ويقسم الدوائر الانتخابية بين مستويين: الأول هو الدوائر الفردية غير المتسعة والتي تعتمد على مساحة الدوائر القديمة وربما أصغر بعد إلغاء نسبة العمال والفلاحين وهنا يدخل الاعتبار الشخصي والسياسي في اختيار الناخب الذي سيشعر هنا بأنه يختار نائبه دون وصاية أو "كنترول" حزبي أو مالي، والثاني يعتمد على قوائم نسبية مفتوحة على مستوى كل محافظة وليس دائرة كما جرى في الانتخابات السابقة، أي تجرى في محافظة القاهرة انتخابات بين قوائم تضم كل واحدة ١٥ مرشحا مثلا، وفى الجيزة ١٢ وفى أسيوط ٨ والدقهلية ١٠ وهكذا تبعا لعدد سكان كل محافظة.

وهنا ستعطي قوائم المحافظات فرصة لمرشحين من الخبراء والشخصيات العامة لا يستطيعون خوض غمار الفردي ويعتمدون على خبراتهم العملية وولائهم لتيار فكري وحزبي محدد للترشح وخوض غمار الانتخابات والاستفادة منهم تحت قبة البرلمان.

والحقيقة أن هذا القانون سيشعر المواطن بالتمكين وإنه يختار ويحاسب مرشحيه ونوابه، وهنا سنكون أسسنا لنظام فردي يفتح الباب لتنافس متكافئ الفرص بين مرشحي الأحزاب المختلفة لا تكون فيه مساحة الدوائر الفردية مثل المدن فتتفوق الماكينات الحزبية الأكثر تنظيما وانضباطا، ولن تكون نسبة المشاركين في الانتخابات ٥% كما كان يجري في العهد السابق فيتفوق نواب شراء الأصوات، كذلك فأن "قوائم المحافظات" ستقلص من ترتيبات المال والفساد التي جرت في "قوائم الدوائر" التي غاب عنها تقريبا صراع الأفكار لصالح صراع "ترتيبي في القائمة"، وهو أمر دفع ببعض الأحزاب إلى أن تضع على رأس قائمتها مرشح قوى أو معقول "ليشيل" الباقي الذين لم يكن لهم علاقة تذكر بالسياسة.

إن اتساع الدائرة لتشمل المحافظة كلها سيساعد في جعل التنافس بين القوائم قائم على البرامج والرؤى أكثر من أي اعتبار آخر وسيضم رؤى الإسلاميين وغير الإسلاميين، وليبراليين ويساريين.

ملحق

قانون الدوائر الانتخابية ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠

والمعدل بالقانونين ١٦٥ لسنة٢٠٠٠، و٦٨ لسنة ٢٠١٠

تقسم مصر إلى ٢٢٢ دائرة.

تقسم مصر إلى ٣٢ دائرة انتخابية خاصة بمقاعد المرأة بواقع مقعدين لكل دائرة.

المحافظات وعدد الدوائر

- القاهرة ٢٣
- حلوان ٤
- الإسكندرية ١١
- بورسعيد ٣
- الإسماعيلية ٣
- السويس ٢
- القليوبية ٩
- الشرقية ١٤
- الدقهلية ١٧
- دمياط ٤
- كفر الشيخ ٩
- الغربية ١٣
- المنوفية ١١
- البحيرة ١٣
- الجيزة ٥
- السادس من أكتوبر ٧
- الفيوم ٧
- بنى سويف ٧
- المنيا ١١
- أسيوط ١٠
- سوهاج ١٤
- قنا ٨
- الأقصر ٣
- أسوان ٣
- مرسى مطروح ٢
- الوادي الجديد ٢
- شمال سيناء ٣
- البحر الأحمر ٢
- جنوب سيناء ٢

المجموع =٢٢٢